دور القطاع الخاص في أعمال الموانئ في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م
دراسة استشرافية تحليلية

سميرة بنت مبارك بن علي

أستاذ التاريخ المساعد – قسم المواد العامة – كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة الحدود الشمالية – المملكة العربية السعودية

المستخلص:

توضح الدراسة دور إشراك مؤسسات وشركات القطاع الخاص في السعودية في قطاع أعمال الموانئ، وذلك وفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ من أجل إشراك العمالة الوطنية في كافة احتياجات سوق العمل السعودي، حيث اعتمدت الدراسة على معايير المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالأداة الرئيسة للدراسة: الاستبانة، التي وزعت إلكترونيا تنسيقا مع إدارة تلك المؤسسات على عينة عشوائية من العاملين بالموانئ السعودية في المنطقة الشرقية والغربية، لقياس تأثير إشراك القطاع الخاص في أعمال تشغيل الموانئ واتجاهاتها التخصصية، حيث توصلت الدراسة إلى توافر الكفاءات العلمية والتشغيلية بمؤسسات القطاع الخاص بأعمال الموانئ، مع إدراك تلك الكفاءات بخطط المملكة وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، مع وجود ضعف لإدراك العاملين بالقوانين والتشريعات التي تنظم أعمال القطاع الخاص في الموانئ، مع التوصية بضرورة تحسين الأجور وعدالة التوزيع في تخصصات الأعمال وزيادة التوعية بالقوانين والنظم والتشريعات المرتبطة بذلك.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص؛ الموانئ السعودية؛ خصخصة الموانئ السعودية؛ رؤية ٢٠٣٠.

Abstract:

The study shows the impact of involving private sector institutions and companies in the Kingdom of Saudi Arabia for the port business sector, in accordance with the Kingdom's Vision 2030 to involve national workers in all the needs of the Saudi labor market. The study relied on the descriptive analytical approach using the main tool of the study: the questionnaire, which It was distributed to a sample of workers in Saudi ports in the eastern and western regions, to measure the impact of involving the private sector in port operating work and its specialized trends. The study found the availability of scientific and operational competencies in private sector institutions for port work, with their awareness of the Kingdom's plans in accordance with Vision 2030, with the workers' weak awareness. The laws and legislation regulating private sector work in ports, while recommending the need to improve wages and equitable distribution in business specializations and increase awareness of the laws, regulations and legislation.

Keywords: Private sector; Saudi ports; Privatization of Saudi ports; Vision 2030.

أولا: المقدمة

تسعى المملكة العربية السعودية إلى ترسيخ إشراك القطاع الخاص بمؤسساته وشركاته في العديد من الأعمال التي تستوعبها الدولة (بقبق، ٢٠١٨)، وتعد الموانئ السعودية أحد أهم تلك القطاعات التي تسعى من خلالها المملكة وفقًا لرؤية ٢٠٣٠ في ترسيخ هذا المبدأ (بلسود، ٢٠٢٠)، حيث تضم خدمات إدارة مجتمع الموانئ في المملكة العربية السعودية العديد من المجالات الهامة: كإدارة حركة السفن، وخدمات الوصول، والخدمات اللوجستية للشحن والتفريغ والتخزين والنقل، وخدمات الركاب، وحرس الحدود والجمارك، والنقل والمواصلات، والأعمال الإنشائية وخدمات الأمن، وإجراءات الأمن والسلامة (الرويثي، ١٩٨٧)

وتمتلك الشركات والمؤسسات السعودية قدرًا كبيرًا من الخبرة والممارسة في كافة تلك الخدمات، إلا فيما يتعلق بالخدمات شديدة الخصوصية (الجمارك – حرس الحدود) والتي ترتبط بجهات حكومية في الدولة (الحسن، ٢٠٢١).

وجدير بالذكر أن برنامج التخصيص في المملكة يدعم ويعزز دور القطاع الخاص الوطني في تقديم العديد من الخدمات، والعمل على تحسين جودتها ورفع كفاءة

التشغيل لمجموعة الأصول، وتقليل التكلفة المالية على عاتق الدولة، مما يساهم بشكل فعال في تركيز جهود الدولة على الأدوار التشريعية والتنظيمية والعمل بشكل حثيث على تشجيع الابتكار لدى القطاع الخاص بالمملكة بما يتوافق مع مجمل أهداف رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ من أجل تحقيق العديد من أشكال الاقتصاد وتعزيز قدرة المملكة التنافسية بشكل عام.

ووفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠ فإن الشراكة مع القطاع الخاص يمكن تعريفه بأنه "اتفاقية يتم عقدها بشكل تعاوني بين جهة حكومية ومؤسسة أو شركة خاصة (الجبوري، ٢٠١٩)؛ حيث توفر هذه الشراكة التي تم الاتفاق عليها بشكل تعاقدي إمكانية تبادل العديد من المجالات كالخبرات والأصول والعمالة (تروجيلو، وآخرون، ٢٠٠١)، وإدارة وتشغيل الأعمال لكل من الطرفين من أجل تقديم خدمات أو منتجات للمنفعة العامة للمجتمع، مما يقلل من المخاطر ويعم الفائدة المجتمعية ويزيد من معدلات الربح للمشروعات وسد حالة البطالة وتشغيل المتخصصين من المهن السعودية في تلك الأعمال المرتبطة بالموانئ (السعودية، المنصة الوطنية الموحدة، ٢٠٢٤).

ومن خلال ما سبق تسعى حكومة المملكة بشكل فعال على تقديم كافة سبل الدعم من أجل إشراك وتطوير مؤسسات القطاع الخاص، (حلوفي، ٢٠٢٢) والبدء في تكوين شراكات من أجل تحقيق أعلى قدر من التنمية المستدامة (بلسود، ٢٠٢٢)، وفي هذا الإطار فحكومة المملكة تسعى بشكل مستمر إلى توفير كافة أدوات التمكين من أجل إشراك المؤسسات والشركات في القطاع الخاص في أعمال الجهات الحكومية، (النغيمشي، ٢٠٠٠) وفي مقدمة تلك الجهات أعمال تشغيل موانئ المملكة الاقتصادية والصناعية وخدمات حركة السفر للأفراد (رمضان، ٢٠٠٢).

وبناء على المعطيات السابقة فقد هدفت الدراسة إلى التركيز على مجالات إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى الوقوف على مدى دور التعاون المشترك بين كل من القطاعين الحكومي والخاص في أعمال الموانئ السعودية، مع تحديد مدى جودة الخدمات والأعمال التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص، والتركيز على سد حاجة البطالة الوطنية، مع استعراض معوقات إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية.

ثانيا: الإطار التقديمي للدراسة

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة النظرية من حداثتها، حيث تتطرق لأحد الجوانب المهمة والتي لم يتم التطرق إليها من خلال أدبيات الدراسات السابقة بشكل موسع، وهي إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ في كل من المنطقة الشرقية والغربية (العليان، ٢٠١٤)، ودور هذا التعاون في تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المتخصصة التي تتصف بالجودة العالية مثل الخدمات اللوجستية (الأرضية والخدمية)، والأمنية (علي، ٢٠١٨)، والحراسات والنقل والشحن والتفريغ، ورصف الطرق، والخدمات المساندة الأخرى (الصهيبي، ٢٠٢٣)، ومن أجل الارتقاء بالدراسة فقد سعت نحو تفعيل الإجراءات الميدانية التي تعود بشكل أساسي على الأهمية التطبيقية، كون الدراسة ترسيخًا لقياس أثر هذا المجال كي تستفيد من خلاله المؤسسات الأكاديمية، حيث تعد المخرجات الإحصائية نتيجة موثقة يقاس من خلالها أثر إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ بالمملكة (عبد المنعم، ٢٠٢٣).

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد مجالات إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ في المملكة العربية السعودية.
- قياس دور التعاون المشترك بين القطاع الحكومي والمؤسسات الخاصة في أعمال الموانئ السعودية.
- قياس دور جودة الخدمات والأعمال التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية.
- تحديد الفائدة في سد حاجة البطالة الوطنية في أعمال الموانئ السعودية.
- إدراك معوقات إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

من خلال ما تم الاطلاع عليه على العديد من الدراسات المرتبطة بكل من تخصصات التاريخ، وأعمال الموانئ، وكذلك مجال إشراك القطاع الخاص في أعمال الدولة بشكل عام، تبين عدم وجود دراسات متخصصة في مجال إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية، وعليه تم السعي إلى تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤل البحثي الرئيس التالي:

- ما الأثر الناتج عن إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ في المملكة العربية السعودية؟

حيث يمكن من خلال التساؤل الرئيس التوصل إلى العديد من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- ما مجالات إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ في المملكة العربية السعودية؟
- ما دور التعاون المشترك بين القطاع الحكومي والمؤسسات الخاصة في أعمال الموانئ السعودية؟
- كيف يمكن قياس دور جودة الخدمات والأعمال التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية؟
- ما أوجه الفائدة المرتبطة بسد حاجة البطالة الوطنية في أعمال الموانئ السعودية؟
- ما معوقات وأوجه واتجاهات إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية؟

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تمثلت الحدود الموضوعية للدراسة في تحديد الدور الناتج عن إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية.
- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة من خلال إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية خلال السنوات الخمس السابقة ما بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢٤.

- **الحدود المكانية:** موانئ المملكة العربية السعودية في كل من المنطقة الشرقية والغربية.
- **الحدود البشرية:** الأفراد العاملين في أعمال الموانئ السعودية في كل من القطاع الخاص والحكومي السعودي.

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على تطبيق معايير متعددة لكل من المنهجين: المسحي والوصفي القائم على معايير منهج الإحصاء التحليلي مع استخدام أداة القياس الرئيسة (الاستبانة) من أجل تحديد المجالات الموضوعية، وكذلك قياس أثر إشراك مؤسسات القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها

حرصت الدراسة على تناول العديد من الدراسات السابقة التي ارتبطت بأعمال الموانئ في المملكة العربية السعودية، وكذلك الجوانب التاريخية والاقتصادية، مع تحديد الأهمية القانونية للشراكات بين كل من الدولة ومؤسسات القطاع الخاص وفقًا للتالي:

سعت دراسة حلوفي (٢٠٢٢)، على تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة والمتزايدة للشراكات بين كل من القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية، وزيادة الفرص المتاحة لاستقطاب الاستثمارات المباشرة للعديد من القطاعات: كالطيران، المياه وإدارة الموانئ، كما أوضحت الدراسة تحديات ومعوقات هذا النوع من الشراكات، ومتطلبات الشراكات الناجحة بين كل من القطاعين بهدف توضيح متطلبات الشراكات القانونية والإدارية اللازمة بين القطاعين في تحديد السياسات الاقتصادية من أجل تنمية الاقتصاد السعودي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستمادة وفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن تطويرها وأنها قابلة للنجاح إذا ما توفر لها الهيكل والتشريعات والاتفاقات، وهو ما أثبته التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة في افتتاح قطاعات جديدة وإصلاح مستمر للقوانين واللوائح والتشريعات المرتبطة بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في السعودية.

كما سعت دراسة عبد النور (٢٠٢١)، إلى تحديد الوضع القانوني لعقد المناولة بالموانئ، مع إجراء دراسة مقارنة بين كل من القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية المرتبطة بها، حيث حرص الباحث على استخدام المنهج القانوني من أجل تحليل الأحكام القضائية، بجانب استخدام المنهج المقارن من أجل التعرف على عقود المناولة بالموانئ بين التشريع في المملكة المغربية والتشريعات الأجنبية الأخرى، وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إنشاء قضاء مختص في مجال القضايا البحرية على مستوى كل من المحاكم التجارية والاستئناف ومحكمة النقض المرتبطة بالتجارة، مع ضرورة تشجيع القطاع الخاص للاستثمار والشراكة في أعمال الموانئ والجوانب التجارية البحرية.

ووفقًا لدراسة الجبوري (٢٠١٩)، فإن الموقع الجغرافي المميز للمملكة العربية السعودية بإطلاله على سواحل بحرية حيوية تتوسط العالم لكل من الخليج العربي والبحر الأحمر، وقربه من قناة السويس، إضافة إلى تولي الموانئ السعودية تصدير واستيراد سلعًا حيوية كالنفط والفوسفات وكذلك إشرافه على أنماط مختلفة من النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة حركة تخصيص الموانئ لما للقطاع الخاص من خبرات واسعة في العديد من العمليات اللوجيستية، والخدمية لأعمال الموانئ، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الكفاءة التشغيلية للموانئ.

كما تناولت دراسة علي (٢٠١٨) إلى تحليل أثر تطوير تحديد الأنشطة اللوجستية: (النقل والتخزين) كمدخل رئيس من أجل تحسين أداء الموانئ في مصر، من أجل الوصول إلى تصميم واضح وإطار مقترح يتم من خلاله تحديد أثر عناصر التوزيع والخدمات المرتبطة بأعمال النقل والتخزين وأثرها المباشر على تحسين جودة أداء ميناء شرق بورسعيد الجديد، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: وجود علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية تربط كل من أعمالالنقل والتوزيع اللوجستي على جودة أداء الميناء من حيث: (عدد السفن الداخلة والمغادرة، حركة البضائع، عدد الحاويات المخزنة، فترات الانتظار، كما قدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: ضرورة تخصيص إدارة مستقلة ومنفردة ومتخصصة تعمل على إدارة الجوانب اللوجستية للوقوف على متابعة كافة أنشطة النقل والتخزين بالميناء، مع

الاهتمام بتحسين عمليات الأداء للميناء من خلال تطبيق النموذج المقترح في الدراسة الذي يسهم في تحسين أداء الموانئ المصرية بشكل عام وميناء شرق بورسعيد بشكل خاص.

في حين تناولت دراسة العليان (٢٠١٤)، أهمية الكشف عن فاعلية تطوير العديد من الأنظمة اللوجيستية بالموانئ السعودية كوسيلة لزيادة فاعليتها وقدرتها التنافسية، حيث سعت الدراسة نحو إدراك أهمية قطاع النقل البحري بشكل خاص للاقتصاد السعودي من خلال تحديد استراتيجية وخطة مقترحة من أجل تطوير الموانئ السعودية في ضوء التجربة المماثلة في دولة الإمارات العربية المتحدة بجبل علي، باعتباره ميناء قد حقق نتيجة مميزة في تقديم الخدمات اللوجستية بشكل كبير، كما أوضحت الدراسة أن مراحل هذه الاستراتيجية قد تمثلت في تحديد عوامل نجاح التطبيقات اللوجستية علي الموانئ السعودية لكي يتم أخذها في الاعتبار عند البدء في تطوير الميناء والسعي نحو حل المشاكل الناجمة قبل تنفيذ الاستراتيجيات والخطط المقترحة، ثم يتم الاعتماد على الدروس المستفادة من تجربة تأسيس ميناء جبل علي، ودراسة تقييم للوضع الحاضر للموانئ السعودية ومدى الفجوة القائمة بين المؤاني السعودية وغيرها من أجل الوقوف على المتطلبات الرئيسة لأعمال التطوير بالموانئ السعودية بما يزيد من عوامل النجاح لها، مع تحديد الخطط القائمة على الاستعانة بالآليات الضروية للتشغيل وأرصفة الميناء وسبل النقل، وتكلفة الشحن والتخزين، وأوصت الدراسة بضرورة تحديد الحالة التنافسية التي قد تنشأ بين الموانئ السعودية وغيرها من الموانئ العربية القريبة في المجال والخدمات.

أيضًا سعت دراسة الحسن (٢٠١٢)، إلى تحديد أهمية الموانئ الشرقية للملكة العربية السعودية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي السردي مع تحليل واف للمعلومات والبيانات من أجل تحديد أثرها في نقل السلع والمسافرين خاصة فئات الحجاج، وارتباطها بالموانئ الأخرى وأثرها في حركة الصادرات والواردات على مستوى التجارة العالمية والمحلية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن خدمات الموانئ الشرقية للبحر الأحمر مستمرة من قبل

الإسلام، حتى يومنا هذا، وأن هناك العديد من السلع للصادرات والواردات أدت إلى ازدهار أعمال حركة الموانئ.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، وإن ارتبطت ظاهريًا ببعض الجوانب الموضوعية بدراستها كإشراك القطاع الخاص في بعض أعمال الموانئ أو الجوانب القانونية لحركة الموانئ القانونية، إلا أن الدراسة المقدمة قد انفردت بتحديد منحى جديد لم يتم التطرق إليه في الدراسات العربية أو الدراسات السعودية المرتبطة بالموانئ.

حيث يمكن القول بأن الدراسة الحالية تعد دراسة استكشافية رائدة لتحديد شراكة القطاع الخاص في أعمال الموانئ في المملكة العربية السعودية، حيث تقدمت الدراسة نمطًا مختلفًا من خلال منهجية الدراسة بحيث يجمع ما بين الدراسة الوصفية، والمسحية، والخروج بنتائج إحصائية مؤكدة نحو أهمية هذه الشراكة من خلال استجابات عينة واسعة من العاملين بموانئ المنطقتين الشرقية والغربية بالمملكة العربية السعودية.

ثالثا: الإطار النظري للدراسة

إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ

تدرك المملكة العربية السعودية وفق رؤيتها ٢٠٣٠ أهمية الارتباط المشترك والحيوي والاستراتيجي، بين كل من القطاع العام والخاص وكذلك القطاع غير الربحي (العمودي، وعبده، ٢٠١٣)، وكافة الشركاء الدوليين، من أجل تحقيق طموحات الدولة وتنمية مواردها وأنشطتها الحيوية من أجل تحقيق طفرة اقتصادية واسعة، مرتكزة على أسس تنويع الاقتصاد، والدعم المحلي الواسع، وتطوير الفرص الميتكرة للمستقبل (غلاب، ٢٠٢٢).

من أجل ذلك حرصت المملكة على القيام بسلسلة كبيرة ومتنوعة من الإصلاحات الاقتصادية لجميع الخدمات الحكومية لبيئة الأعمال الرقمية (عبد العال، ٢٠١٨)، والعديد من المبادرات، والشراكات مع المؤسسات المحلية والعالمية المتخصصة (نزاري، ٢٠٢١).

ويحظى القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بثقة تامة من الدولة نحو الشراكة لأعمال القطاع الحكومي بما يملكه من كفاءات نادرة وخبرات واسعة تمكنه من القدرة على المساهمة في تحقيق طوحات الدولة وتحقيق التنمية المطلوبة (عسيري، ١٩٨٤).

حيث أطلقت المملكة برنامج التخصيص خلال عام ٢٠١٨، والذي يعد أحد برامج تحقيق رؤية المملكة للعام ٢٠٣٠ والتي تم إقرارها من خلال مجلس الشؤون الاقتصادية والتنموية بالمملكة (السعودية، برنامج التخصيص، ٢٠٢٤)، مما يدفع حركة التنمية الاقتصادية الوطنية إلى آفاق كبيرة، من خلال مشاركة القطاع الخاص في دعم كافة الخدمات والمؤسسات الحكومية للاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى هذا القطا .(Katsioloudis, Watson, 2011 ، وإتاحة الأصول الحكومية من أجل المشاركة والمساهمة في عملياتإدراته، مما يحسن من جودتها، من خلال إرساء الأسس الرئيسة التالية:

- إرساء الأسس القانونية والتنظيمية لمشاركة القطاع الخاص التنموي.
- إرساء الأسس المؤسساتية وإدارة المشاريع الحيوية.
- إدارة وتوجيه مبادرات برنامج التخصيص الرئيسة.

وذلك من أجل التركيز على دعم الاقتصاد الوطني، والعمل على تعزيز دور القطاع الخاص السعودي، والعمل على تحديد جملة من الأصول والخدمات إضافة إلى الموارد الحكومية التي يسمح لها للتخصيص في عديد من المجالات الصناعية والاقتصادية والتجارية .(Cognizant Ocean. 2023 ، كل ذلك يؤدي حتمًا إلى تحسين جودة وكفاءة الخدمات، والعمل على تخفيض تكلفتها المالية على المواطن والمؤسسات (نزاري، ٢٠٢١)، حيث يستهدف برنامج التخصيص تفعيل دور مجالات: النقل وكذلك الصحة والتعليم والبلديات، والصناعات، والمجال التجاري، والخدمي من خلال دعم دور القطاع الخاص السعودي في تقديم كافة الخدمات، مما يشجع البرنامج حتمًا على التحول الاقتصادي والسريع مما يسهم في تنمية وتطوير الاقتصاد السعودي، وتقديم شكلًا واسعًا من الفرص الوظيفية للمواطنين السعوديين وسد فجوة البطالة.

لقد سعى البرنامج الحكومي إلى تحقيق العديد من الإنجازات كإصدار "نظام التخصيص" الذي ساهم في رسم خريطة واضحة تشمل الإجراءات القانونية والتشريعية لتحديد كافة الأصول الحكومية المتاحة، والقابلة للتخصيص، مع التركيز على تدشين المركز الوطني للتخصيص الذي يعمل على تهيئة القطاعات الحكومية ورسم سياساته، وتحديد الأصول الحكومية المتاحة من خلال الشراكة بين كل من: القطاعين العام والخاص، من أجل إثراء وزيادة الأثر الاقتصادي والتنموي، وتحقيق قدرًا مرتفعًا من الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات داخل المملكة (غلاب، ٢٠٢٢).

وتعد أعمال الموانئ من القطاعات الاستراتيجية التي تسعى من خلالها المملكة إلى تمكين القطاع الخاص من العمل بها وإدراة عملياتها الحيوية (الساعاتي، ١٩٩٩)، لتحقيق أهداف رؤية المملكة وكذلك العمل على سد فجوة البطالة من خلال الكفاءات العلمية الوطنية في العديد من المجالات.

١- الاستراتيجية الوطنية لإشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ

حيث تستهدف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية في المملكة العربية السعودية العديد من المشروعات التنموية المرتبطة بقطاع النقل البحري وأعمال الموانئ وخدماته (عبد النور، ٢٠٢١)، المرتبطة بتطوير البنى التحتية للقطاع البحري، وأعمال النقل والتخزين، والشحن والتفريغ والحراسات، وخدمات الأمن والسلامة، وإنشاء المباني ورصف الطرق (الصهيبي، ٢٠٢٣)، من الوصول إلى تحقيق الأهداف المرتبطة بالخدمات التالية:

- إشراك مؤسسات القطاع الخاص بدرجة عالية في أعمال الموانئ البحرية.

حيث تعد الاستراتيجية دعم مؤسسات القطاع الخاص في أعمال التطوير والإنشاء والإدارة وجذب الخبرات الوطنية المتميزة للعمل في موانئ المملكة في كل من المنطقتين: الشرقية والغربية، بما يشمل الموانئ الصناعية والتجارية وخدمات الركاب ونقل البضائع وموانئ تصدير الخامات التعدينية والنفط والغاز (غلاب، ٢٠٢٢).

- تطوير البنى التحية للأرصفة البحرية وتشغيل الأوناش والآلات الحديثة.

تعد البنى التحتية للأرصفة البحرية أحد أهم عوامل دعم الاقتصاد، خاصة مع تطور تصميم وبناء السفن التجارية العابرة للقارات، حيث يحتاج الرصيف البحري للعديد من التجهيزات المدنية، والإنشائية والخدمية، والدعم التقني، وتجهيزات الشحن والتخزين، وأدوات السلامة، مما يستلزم الاستعانة بكافة المؤسسات الوطنية المتميزة في كافة المجالات مما يؤدي حتمًا إلى حسن الإدارة وجودتها، وتقديم خدمات متميزة، مع تشغيل قطاع كبير ومتنوع من العمالة الوطنية.

- رقمنة الأعمال التشغيلية للموانئ البحرية من خلال إشراك مؤسسات القطاع الخاص السعودية.

يعد التحول الرقمي أحد أسس العصر الحديث الذي يتيح للمؤسسات الحصول على المعلومات، وإدارة الموارد المالية والتشغيلية، وكذلك توجيه وإدارة الأصول والموارد البشرية، لذا فإن قطاع الموانئ الوطنية بالمملكة بحاجة ماسة لجهود وخبرات مؤسسات التحول الرقمي، خاصة فيما يرتبط ببرمجيات التوجيه والإرشاد البحري، وتخزين الحاويات، وحفظ واسترجاع البيانات الحيوية بشكل لحظي مما يسهم في الارتقاء بجودة الخدمات ودقتها، وسهولة ربطها مع كافة موانئ المملكة بشكل رقمي متكامل (عبد النور، ٢٠٢١).

- تحسين وتطوير المنشآت داخل الموانئ البحرية.

تتنوع المنشآت البحرية داخل الموانئ، فمنها مباني الإدارة، ومباني السكن الإداري، وكذلك مستودعات التخزين، وكذلك الخدمات المرتبطة بأعمال الطاقة الكهربائية، وتجهيزات الأمن الصناعي، وتجهيزها بما يلزم من أجهزة وتجهيزات أخرى للعمل بكفاءة، ويملك القطاع الخاص في المملكة خبرات واسعة في أعمال التجهيز والإنشاء بشكل متميز يعمل على الارتقاء بجودة وسلامة المنشآت لكافة العاملين بها (Sinay, 2023)

- جذب الكفاءات الوطنية المتميزة للعمل في المؤسسات الخاصة السعودية داخل الموانئ.

تحرص المملكة العربية السعودية من خلال برنامج التخصيص على جذب الكفاءات الوطنية المتميزة في كافة القطاعات للعمل من خلال المؤسسات السعودية في أعمال

الموانئ، ويشمل ذلك العديد من الفرص الوظيفية للنوعين، وفقًا للاحتياجات وكذلك وفقًا للاتفاقات المنعقدة للفترات التشغيلية، بما يشمل أعمال التقنية، والتصميم، والإنشاء، والمناولة، والأمن الصناعي، والحراسة، والخدمات الأرضية للموانئ.

- تحسين الطرق وكفاءة التخزين والنقل الداخلي بالمملكة.

مما لا شك فيه أن مؤسسات القطاع الخاص في المملكة لها باع واسع وخبرات عريقة في مجال تصميم وإنشاء ورصف الطرق والجسور، وإنشاء المستودعات وتجهيزها بالأوناش وأدوات النقل والمناولة وفقًا للمعايير العالمية، علاوة على خدمات النقل من خلال أسطول حديث من الشاحنات عبر كافة أرجاء المملكة، كما يمتلك القطاع الخاص خبرات واسعة في الخدمات المساندة في أعمال السكك الحديدية، والتجهيزات الداخلية للطرق داخل الموانئ وتحملها للخدمة الشاقة والأحمال الثقيلة، كل ذلك يزيد من الكفاءة التشغيلية للموانئ وسلامتها وقابليتها للتشغيل لمدد طويلة من خلال مجموعة متميزة من المؤسسات في القطاع الخاص (الصهيبي، ٢٠٢٣).

- زيادة كفاءة الغواطس البحرية للموانئ البحرية السعودية.

حيث يتم الاستعانة بالعديد من المؤسسات السعودية المتميزة بأعمال زيادة عمق الغاطس البحري، وإزالة الرواسب والشعب المرجانية، وتأمين المجرى الملاحي للسفن التجارية المختلفة، ونظرًا لزيادة أحمال السفن الحديثة والطلب العالمي المتزايد للسلع الصناعية والتجارية فتعد خدمات توسعة وزيادة عمق الغواطس البحرية أحد أهم عوامل التطوير المطلوبة في الموانئ السعودية، ويتم ذلك من خلال مجموعة تتمته بالخبرة الواسعة من مؤسسات القطاع الخاص من خلال الشراكة مع الموانئ السعودية (العمودي، ٢٠١٣).

- الارتقاء بخدمات الأمن والسلامة في الموانئ الصناعية والاقتصادية في المملكة.

ترتفع القيمة التشغيلية للموانئ في حال وجود قدر عال من الخدمات المرتبطة بالأمن والسلامة، حيث تتنوع السلع المتداولة بالموانئ السعودية (معادن، نفط، بتروكيماويات، غاز، صناعات بلاستيكية، وغيرها) من المواد خطرة التداول، والتي تستلزم وجود قدر كاف من خدمات الأمن الصناعي وخدمات الأمن والسلامة الكفيلة من الحد من المخاطر التي تؤثر على الأعمال التشغيلية بالموانئ، ويمتلك القطاع الخاص بالمملكة خبرات كبيرة ومتميزة بخدمات الأمن والسلامة، بما يشمل الأمن الصناعي والحراسات مما يكفل الكفاءة التشغيلية بجودة عالية (نزاري، ٢٠٢١).

- تطوير خدمات السياحة والترفيه والسفر البحري وإنشاء الموانئ المتخصصة في هذا المجال.

تمتلك المملكة العربية السعودية العديد من الفرص السياحية المتميزة، خاصة على سواحل البحر الأحمر (نيوم)، وتمتلك المؤسسات السعودية الوطنية كفاءات متميزة بأعمال التجهيزات السياحية، وإنشاء الأرصفة البحرية السياحية، مما يزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين، وسد فجوة البطالة.

- مكافحة الآثار البيئية الضارة كالحرائق والتلوث البحري الناجم عن تسرب المواد الخطرة.

يتميز القطاع الخاص السعودي بوجود العديد من المؤسسات المتخصصة بأعمال مكافحة التلوث (الجوي – البحري) سواء من أثر الحرائق أو التسرب الصناعي للمواد الخطرة، وبالتالي يساهم هذا القطاع في أعمال المكافحة لحالات التلوث إن وجدت بكفاءة وفقًا للخبرات الواسعة لتلك المؤسسات (عبد المنعم، ٢٠٢٢).

- إنشاء مؤسسات خاصة بحركات تفريغ وشحن وتخزين الحاويات التجارية.

ينمو الاقتصاد السعودي بحركة وتيرة متزايدة مما يلزم زيادة حركة السفن التجارية والصناعية بشكل متزايد، كل ذلك يلزمه إنشاء مؤسسات متخصصة من خلال القطاع الخاص بحيث تعمل على سد فجوة حاجة الطلب على حركة تفريغ وشحن وتخزين الحاويات، وكذلك إنشاء أرصفة التخزين المؤقتة وأوناش النقل والمناولة (العليان، ٢٠١٤).

- جذب الاستثمارات الخارجية وزيادة النشاط الاقتصادي للبورصة السعودية.

وفقًا لتعدد الموانئ السعودية واتساع رقعتها، والحاجة الدائمة إلى التحديث وجذب الكفاءات البشرية التشغيلية، فإن الموانئ تحتاج وبشدة لجذب الاستثمارات الخارجية عن طريق المؤسسات الوطنية في القطاع الخاص مع مثيلاتها من

المؤسسات والشركات العالمية، مما يتيح مساهمة فعالة وتحديث دائم وفقًا للمعايير العالمية.

- ربط الموانئ البحرية السعودية بخطوط السكك الحديدية المعتمدة على شراكة القطاع الخاص.

مما لا شك فيه أن المساحة الواسعة للملكة العربية السعودية، وتوزيع موانئها على كل من الخليج العربي، والبحر الأحمر، قد أوجد مسافة كبيرة للغاية لنقل البضائع والسلع والمواد الصناعية والخامات، كل ذلك قد استلزم توفير طرق حديدية لنقل كميات هائلة من المنتجات وبشكل متدفق ودائم، وتعد مساهمة المؤسسات السعودية الخاصة في قطاع النقل بالسكك الحديدية أحد أهم قطاعات المساهمة بما تملكه من خبرات وطنية متميزة ترتقي بالخدمات وتحافظ على كفاءتها وجودتها (الصهيبي، ٢٠٢٣).

- تخفيف الضغط على ميزانية الدولة في تشغيل العمالة الوطنية.

تعد مشاركة القكاع الخاص أحد الممكنات التي تقلل من الانفاق الحكومي المباشر، حيث تتولى المؤسسات الخاصة إدارة وتمويل العديد من الأعمال التشغيلية وجذب الاستثمارات، وتنويع مصادر الدخل للدولة، والمحافظة على جودة العمل، وسد فجوة البطالة وارتفاع قيم الدخل للمواطن السعودي.

- سد فجوة البطالة وتمكين التخصصات المتميزة في العمل في القطاعات الحيوية في الدولة.

يمكن القطاع الخاص من خلال رفع سقف الرواتب جذب العديد من التخصصات النادرة والمتميزة التي تقدم مردودًا مرتفعًا عالي الكفاءة، مع التميز بالجودة، وكذلك تشغيل العديد من الفرص الوظيفية للنوعين من العمالة الوطنية مما يزيد من القدرة الاقتصادية، وسد فجوة البطالة، وتوطين العديد من الوظائف الحيوية بقطاع الموانئ.

رابعا: إجراءات الدراسة التطبيقية

١- سمات مجتمع الدراسة

أ- نوع عينة الدراسة

من خلال الاتصال الإداري المباشر، وتنسيقًا مع الجهات المشغلة للموانئ السعودية فقد تم توزيع الاستبانة المعدة بصورة إلكترونية على عينة عشوائية طبقية من العاملين بالموانئ البحرية السعودية بلغت ١٤٣ إداريًا وموظفًا وعاملًا وفقًا للتوزيع التالي:

جدول رقم (١) توزيع نوع عينة الدراسة

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكور	١٢٣	%٨٦
إناث	٢٠	%١٤

رسم بياني رقم (١) توزيع نوع عينة الدراسة

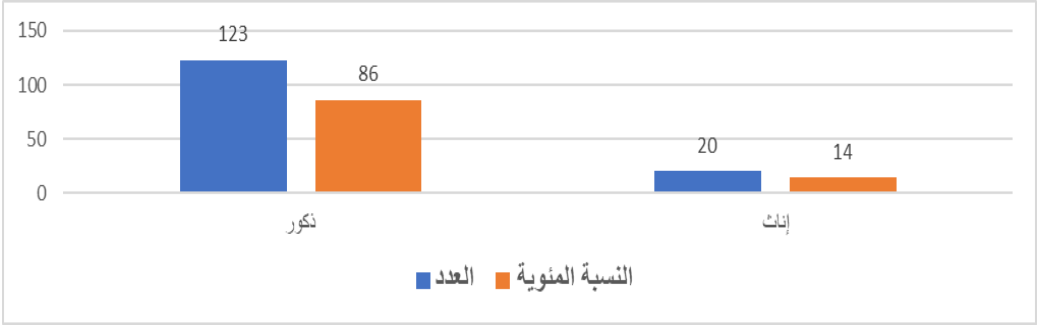

حيث تظهر استجابات عينة الدراسة تفاوتًا كبيرًا للغاية بين فئتي النوع، حيث بلغ عدد الذكور ١٢٣ فردًا، بنسبة ٨٦%، فيما بلغ عدد الإناث ٢٠ فردًا يمثلن ١٤%، ويمثل ذلك واقعًا حقيقيًا للتمثيل الفعلي للعمالة بين الفئتين.

ب-نوع القطاع (العام – الخاص)

جدول رقم (٢) توزيع نوع القطاع (العام–الخاص)

نوع القطاع	العدد	النسبة المئوية
القطاع العام	٥٩	%٤١.٣
القطاع الخاص	٨٤	%٥٨.٧

رسم بياني رقم (٢) توزيع نوع القطاع (العام–الخاص)

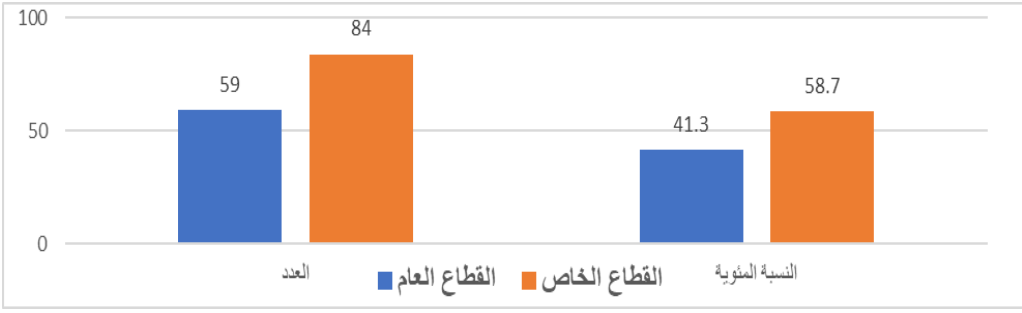

تظهر استجابات عينة الدراسة زيادة قليلة بين العاملين في كل من القطاع العام والخاص، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع العام ٥٩ فردًا، بنسبة ٤١.٣%، فيما بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص ٨٤ فردًا يمثلون ٥٨.٧%، وفي هذا الإطار زيادة وإن كانت طفيفة للعاملين بالقطاع العام عنه في القطاع الخاص، وهذا له دلالة أن الدولة تتجه نحو التوظيف الحكومي للتخصصات المطلوبة في أعمال الموانئ.

ج– توزيع عينة الدراسة وفقًا لمنطقة الموانئ البحرية

جدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمنطقة الموانئ البحرية

منطقة الموانئ البحرية	العدد	النسبة المئوية
المنطقة الشرقية	٦٨	%٤٧.٥
المنطقة الغربية	٧٥	%٥٢.٥

رسم بياني رقم (٣) توزيع عينة الدراسة وفقًا لمنطقة الموانئ البحرية

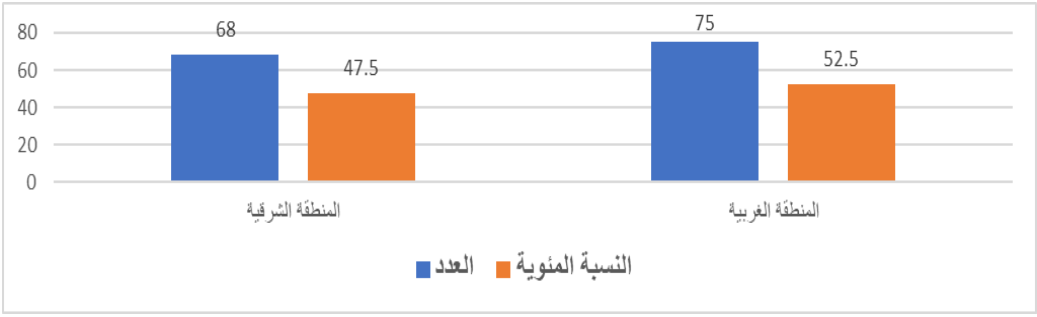

كماتظهر استجابات عينة الدراسة زيادة قليلة بين العاملين في كل مناطق الموانئ البحرية (الشرقية والغربية)، حيث بلغ عدد العاملين في موانئ المنطقة الشرقية ٦٨ عاملًا بنسبة ٤٧.٥%، فيما بلغ عدد العاملين بموانئ المنطقة الغربية ٧٥ عاملًا بنسبة ٥٢.٥%.

د- التخصص العام للعمل لعينة الدراسة

جدول رقم (٤) توزيع تخصص العمل لعينة الدراسة

التخصص	العدد	النسبة المئوية
الهندسة	٩	%٦.٣
التقنية	١٦	%١١.١
الخدمات الإدارية وأعمال الأرصفة	٤١	%٢٨.٦
الشحن والتفريغ والتخزين والمناولة	٣٦	%٢٥.٢
النقل والمواصلات ورصف الطرق	١٩	%١٣.٣
الخدمات الأمنية	٧	%٤.٩

الأمن والسلامة البيئية	٥	%٣.٥
خدمات المجرى الملاحى	٦	%٤.٢
إدارة حركة السفن	٤	%٣
الإجمالي	١٤٣	%١٠٠

رسم بياني رقم (٤) توزيع تخصص العمل لعينة الدراسة

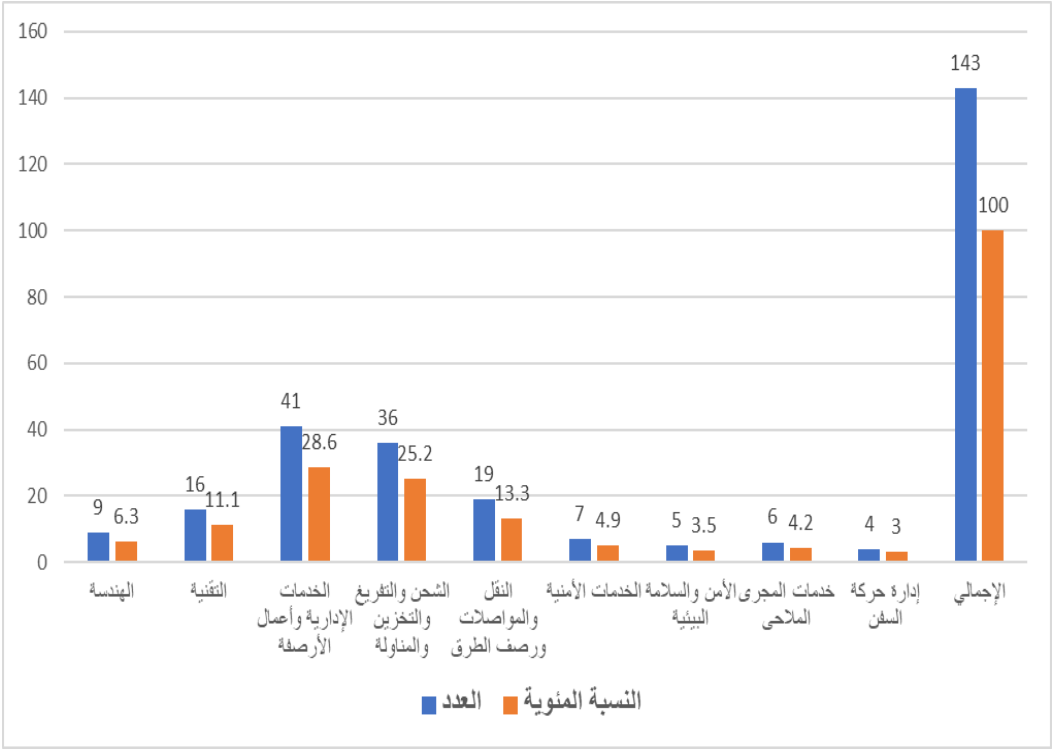

في حين تشير استجابات عينة الدراسة إلى ارتفاع لتخصصات الخدمات الإدارية وأعمال الأرصفة في الترتيب الأول بعدد ٤١ عاملًا، وبنسبة ٢٨.٦%، فيما جاء بالترتيب الثاني العاملين بتخصص الشحن والتفريغ والتخزين والمناولة بعدد ٣٦ عاملًا وبنسبة ٢٥.٢%، وبالترتيب الثالث العاملين بتخصص النقل والمواصلات ورصف

الطرق بإجمالي ١٩ عاملًا، وبنسبة ١٣.٣%، فيما جاء بالترتيب الرابع تخصص التقنية بعدد ١٦ عاملًا وبنسبة ١١.١%، وخامسًا تخصص الهندسة بعدد ٩ عاملين وبنسبة ٦.٣%، وفي الترتيب السادس تخصص الخدمات الأمنية بعدد ٧ عاملين وبنسبة ٤.٩%، وسابعًا تخصص خدمات المجرى الملاحي بعدد ٦ عاملين وبنسبة ٤.٢%، ثم في الترتيب الثامن تخصص الأمن والسلامة البيئية بعدد ٥ عاملين وبنسبة ٣.٥%، وأخيرًا في الترتيب التاسع تخصص إدارة حركة السفن بعدد ٤ عاملين وبنسبة ٣%.

٢- منهج الدراسة

حرصت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والإحصائي التحليلي الذي يمكن من خلاله معالجة الظاهرة كما هي ممثلة في الواقع؛ حيث يعد المنهج الوصفي والإحصائي التحليلي مناسبًا لطبيعة الدراسة المقدمة، والتي يمكن من خلاله تحقيق أهدافها المقدمة لإدراك دور إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية، إضافة إلى استخدام أداة القياس (الاستبانة) من أجل الوصول إلى نتائج مؤكدة وقابلة للقياس والتحليل العلمي.

أ- المعايير الموضوعية للدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على جملة من الدراسات السابقة ذات الارتباط الموضوعي، إضافةً إلى الاعتماد على آراء وتوجيهات مجموعة واسعة ومتنوعة من الخبراء والمتخصصين في أعمال الموانئ البحرية وأساتذة التاريخ السعودي الحديث بلغوا ٧ متخصصين، وقد أبدى المحكمون والخبراء جملة من التعديلات سواء في الصياغة العامة أو التوزيع الموضوعي لمحاور أداة الدراسة، والتي تم تعديلها على النحو المطلوب.

ب- تصميم الاستبانة

حرصت الدراسة على تصميم الاستبانة لكي تحقق من خلالها تحديد الهدف منها، مع حساب صدقها بما يلبي صلاحية المعايير الموضوعية ومحاور الاستبانة، وكذلك إمكانية إعداد الإستبانة بشكل رقمي مع توزيعها وتحليلها إلكترونيا، كما حرصت الدراسة على التحقق التام من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة على العينة الاستطلاعية من خارج العينة الأساسية البالغة (٣٩) عاملًا، في كل من موانئ المنطقتين الشرقية والغربية بالمملكة، وذلك من خلال قياس حساب معاملات الارتباط بين عبارات الاستبانة والدرجة الإجمالية للمحور الخاص بها، كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (٥) معاملًات الارتباط بين معايير الاستبانة والدرجة الإجمالية لمحاورها

العبارة	معامل الارتباط بين العبارات والمحور
١	٠.٨٩٤**
٢	٠.٧٩٢**
٣	٠.٦٩٧**
٤	٠.٧٤٥**
٥	٠.٨١٤**
٦	٠.٧٨١**
٧	٠.٨١١**
٨	٠.٧٩٣**

(**) دالة عند مستوى (٠.٠١)

يظهر من خلال الجدول رقم (٥) أن معاملات الارتباط بين معايير الاستبانة والدرجة الإجمالية لمحاورها قد تراوحت ما بين (٠.٦٩٧)، و(٠.٨٩٤) وتعد جميع تلك المعاملات دالة إحصائيًا عند مستوى (٠.٠١).

- **ثبات عبارات الاستبانة:** حرصت الدراسة على قياس حساب التجزئة النصفية،

إضافة إلى التوصل إلى تحديد معامل الارتباط الأولي بدرجته البسيطة (معامل بيرسون) وبين كافة الدرجات النصفية في الاستبانة، حيث تم تصحيحها بشكل شامل من خلال استخدام معادلة (سبيرمان–براون)، ثم تطبيق معادلة (جوتمان)، وفقًا للجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦) ثبات عبارات الاستبانة

موضوع الاستبانة	الثبات وفقًا لمعامل بيرسون	معامل الثبات من خلال التصحيح الجزئي وفقًا لمعامل (سبيرمان – براون)	الثبات الجزئي وفقًا لمعامل جوتمان
إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية تحقيقا لرؤية المملكة: دراسة تحليلية	٠.٨١٧	٠.٧٩١	٠.٨١٩

تدل القيم الموضحة في الجدول رقم (٦) على أن الاستبانة تحظى بقدر عال من الثبات مما يمكن من خلاله إدراك صلاحيتها وقابليتها للتطبيق.

خامسا: نتائج الدراسة

المحور الأول: تحليل أنماط العاملين في مؤسسات القطاع الخاص بالموانئ

١ – الكفاءات العلمية والتشغيلية وارتباطها بالعمل في مؤسسات القطاع الخاص بالموانئ

جدول رقم (٧) الكفاءات العلمية والتشغيلية وارتباطها بالعمل في مؤسسات القطاع الخاص بالموانئ

الكفاءات العلمية وارتباطها بالعمل في مؤسسات القطاع	التكرار	النسبة

الخاص بالموانئ		
مرتفعة للغاية	٣٦	%٢٥.١
مرتفعة	٤٧	%٣٢.٩
متوسطة	٢٩	%٢٠.٣
قليلة	١٩	%١٣.٣
قليلة للغاية	١٢	%٨.٤
الإجمالي	١٤٣	%١٠٠

رسم بياني رقم (٥) الكفاءات العلمية والتشغيلية وارتباطها بالعمل في مؤسسات القطاع الخاص بالموانئ

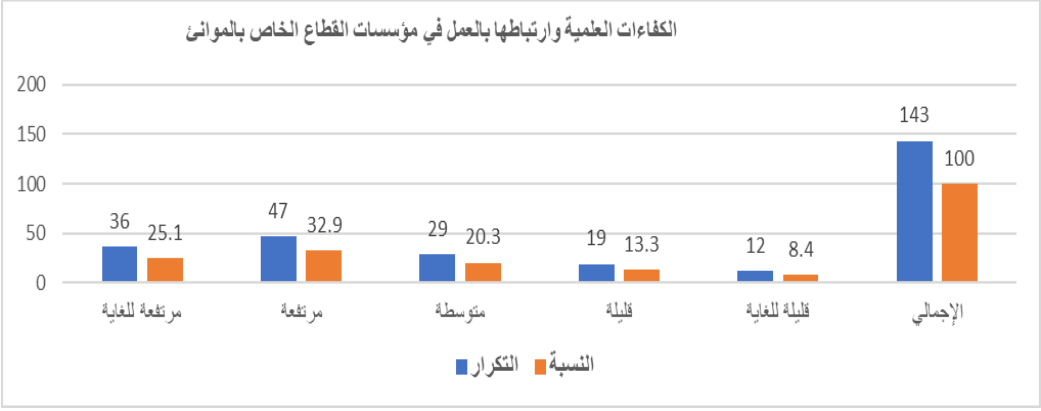

تشير استجابات عينة الدراسة أن هناك اتجاهًا صاعدًا يظهر أن العاملين في القطاع الخاص بأعمال الموانئ على قدر مرتفع من الكفاءات العلمية والتشغيلية، حيث نجد في الترتيب الأول استجابات (المرتفع للغاية، المرتفع) بعدد إجمالي ٨٣ استجابة وبنسبة ٥٨% من إجمالي عينة الدراسة، فيما جاء بالترتيب الثاني الاستجابات ذات الاتجاه السلبي والتي تمثل استجابات (قليلة وقليلة للغاية) بإجمالي

٣١ استجابة تمثل ما نسبته ٢١.٧%، فيما جاء بالترتيب الثالث الاستجابات المحايدة بعدد ٢٩ استجابة وبنسبة ٢٠.٣%.

٢- إدراك العاملين بإشراك القطاع الخاص بخطط المملكة وفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠

جدول رقم (٨) إدراك العاملين بإشراك القطاع الخاص بخطط المملكة وفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠

إدراك العاملين بإشراك القطاع الخاص بخطط المملكة وفقًا لرؤية ٢٠٣٠	التكرار	النسبة
مرتفعة للغاية	٢٩	%٢٠.٣
مرتفعة	٣١	%٢١.٧
متوسطة	٤٦	%٣٢.٢
قليلة	٣٣	%٢٣
قليلة للغاية	٤	%٢.٧
الإجمالي	١٤٣	%١٠٠

رسم بياني رقم (٦) إدراك العاملين بإشراك القطاع الخاص بخطط المملكة وفقًا لرؤية المملكة ٢٠٣٠

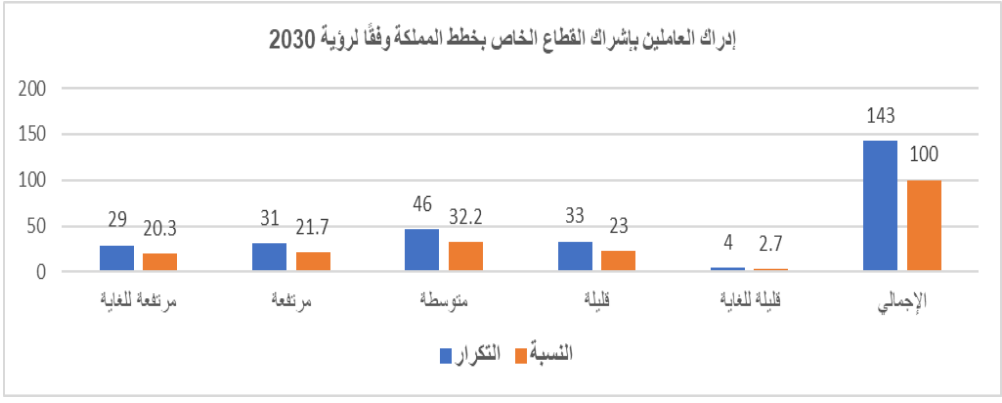

تشير استجابات عينة الدراسة أن هناك اتجاهًا صاعدًا يظهر أن العاملين في القطاع الخاص بأعمال الموانئ على قدر مرتفع من إدراك إشراك القطاع الخاص بخطط المملكة وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، حيث يأتي في الترتيب الأول الاتجاه (المرتفع

للغاية، المرتفع) بعدد إجمالي ٦٠ استجابة وبنسبة ٤٢% من إجمالي عينة الدراسة، فيما جاء بالترتيب الثاني الاستجابات ذات الاتجاه المتوسط بإجمالي ٤٦ استجابة وبنسبة ٣٢.٢%، فيما جاء بالترتيب الثالث الاستجابات السلبية (قليلة–قليلة للغاية) بعدد ٣٧ استجابة وبنسبة ٢٥.٩%.

٣– إدراك العاملين بالقوانين والتشريعات المنظمة لإشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ

جدول رقم (٩) إدراك العاملين بالقوانين والتشريعات المنظمة لإشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ

إدراك العاملين بإلقوانين والتشريعات المنظمة لإشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ	التكرار	النسبة
مرتفعة للغاية	١٣	%٩
مرتفعة	١٧	%١١.٩
متوسطة	٣٦	%٢٥.٢
قليلة	٥٧	%٣٩.٩
قليلة للغاية	٢٠	%١٤
الإجمالي	١٤٣	%١٠٠

رسم بياني رقم (٧) إدراك العاملين بالقوانين والتشريعات المنظمة لإشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ

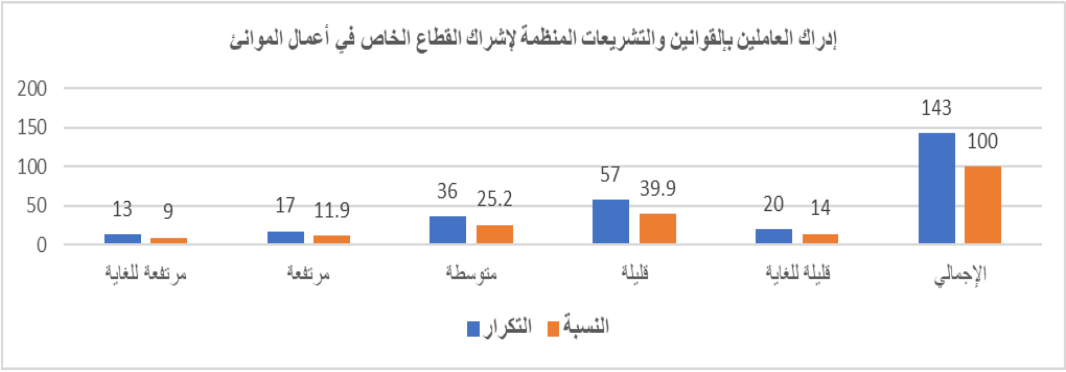

تشير استجابات عينة الدراسة أن هناك اتجاهًا سلبيًا يظهر أن العاملين في القطاع الخاص بأعمال الموانئ ليسوا على علم يشكل كاف بالقوانين والتشريعات المنظمة لإشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ، حيث يأتي في الترتيب الأول (قليل–قليل للغاية) بعدد إجمالي ٧٧ استجابة وبنسبة ٥٣.٩% من إجمالي عينة الدراسة، فيما جاء بالترتيب الثاني الإجابات ذات الاتجاه المتوسط بإجمالي ٣٦ استجابة وبنسبة ٢٥.٢%، فيما جاء بالترتيب الثالث الاستجابات الإيجابية (مرتفعة للغاية–مرتفعة) بعدد ٣٠ استجابة وبنسبة ٢٠.٩%.

المحور الثاني: ظروف العمل وأثر القطاع الخاص على أعمال الموانئ

١– عدالة الأجور والتدريب المهني وظروف العمل

جدول رقم (١٠) عدالة الأجور والتدريب المهني وظروف العمل

عدالة الأجور والتدريب المهني وظروف العمل	التكرار	النسبة
مرتفعة للغاية	١٣	%٩
مرتفعة	٢٧	%١٨.٩
متوسطة	٦٧	%٤٦.٩

قليلة	١٩	%١٣.٣
قليلة للغاية	١٧	%١١.٩
الإجمالي	١٤٣	%١٠٠

رسم بياني رقم (٨) عدالة الأجور والتدريب المهني وظروف العمل

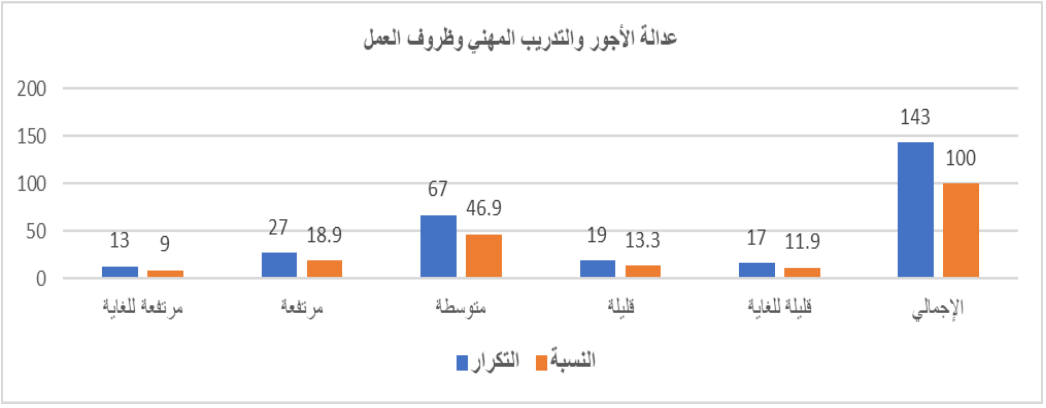

تشير استجابات عينة الدراسة أن هناك اتجاهًا متوسطًا لاستجابات العاملين في القطاع الخاص بأعمال الموانئ نحو عدالة الأجور والتدريب المهني وظروف العمل، حيث حلت الاستجابات المتوسطة الترتيب الأول بإجمالي ٦٧ استجابة وبنسبة ٤٦.٩%، فيما حل في الترتيب الثاني الاستجابات الإيجابية (مرتفع للغاية – مرتفع) بإجمالي ٤٠ استجابة وبنسبة ٢٨%، فيما حل بالترتيب الثالث الاستجابات السلبية (قليلة–قليلة للغاية) بإجمالي ٣٦ استجابة وبنسبة ٢٥.٢%.

٢– إشراك القطاع الخاص وارتباطه بكفاءة أعمال الموانئ

جدول رقم (١١) أثر إشراك القطاع الخاص على جودة وكفاءة أعمال الموانئ

أثر إشراك القطاع الخاص على جودة وكفاءة أعمال الموانئ	التكرار	النسبة
مرتفعة للغاية	٣١	%٢١.٧

مرتفعة	٤٤	%٣٠.٨
متوسطة	٣٧	%٢٥.٩
قليلة	١٩	%١٣.٣
قليلة للغاية	١٢	%٩.٣
الإجمالي	١٤٣	%١٠٠

رسم بياني رقم (٩) أثر إشراك القطاع الخاص على جودة وكفاءة أعمال الموانئ

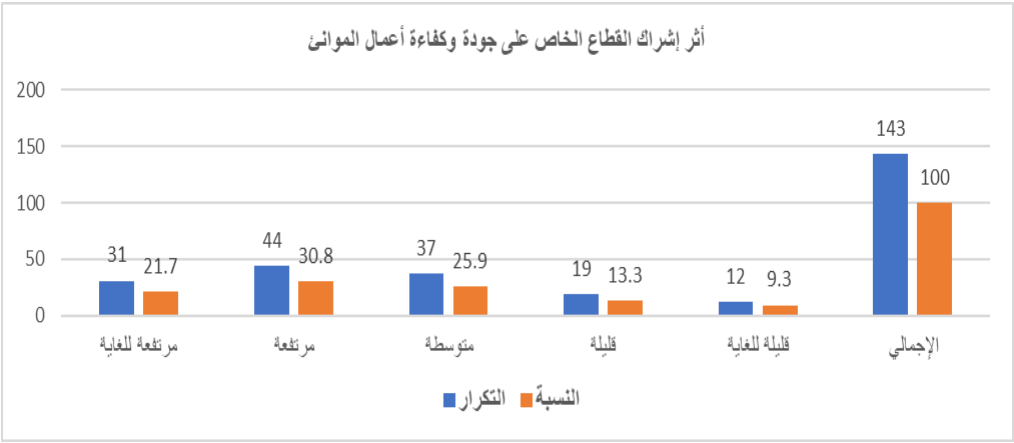

تشير استجابات عينة الدراسة أن هناك اتجاهًا صاعدًا لاستجابات العاملين في القطاع الخاص بأعمال الموانئ نحو أثر إشراك القطاع الخاص على جودة وكفاءة أعمال الموانئ، حيث حلت الاستجابات الصاعدة (مرتفع للغاية – مرتفع) الترتيب الأول بإجمالي ٧٥ استجابة وبنسبة ٥٢.٥%، فيما حل في الترتيب الثاني الاستجابات المتوسطة بإجمالي ٣٧ استجابة وبنسبة ٢٥.٩%، فيما حل بالترتيب الثالث الاستجابات السلبية (قليلة–قليلة للغاية) بإجمالي ٣١ استجابة وبنسبة ٢١.٧%.

٣– إشراك القطاع الخاص في توسعة الغواطس البحرية بالموانئ

جدول رقم (١٢) أثر إشراك القطاع الخاص على توسعة الغواطس البحرية بالموانئ

أثر إشراك القطاع الخاص على توسعة الغواطس البحرية بالموانئ	التكرار	النسبة
مرتفعة للغاية	٣٦	%٢٥.٢
مرتفعة	٣٨	%٢٦.٦
متوسطة	٤٥	%٣١.٤
قليلة	١٦	%١١.١
قليلة للغاية	٨	%٦.١
الإجمالي	١٤٣	%١٠٠

رسم بياني رقم (١٠) أثر إشراك القطاع الخاص على توسعة الغواطس البحرية بالموانئ

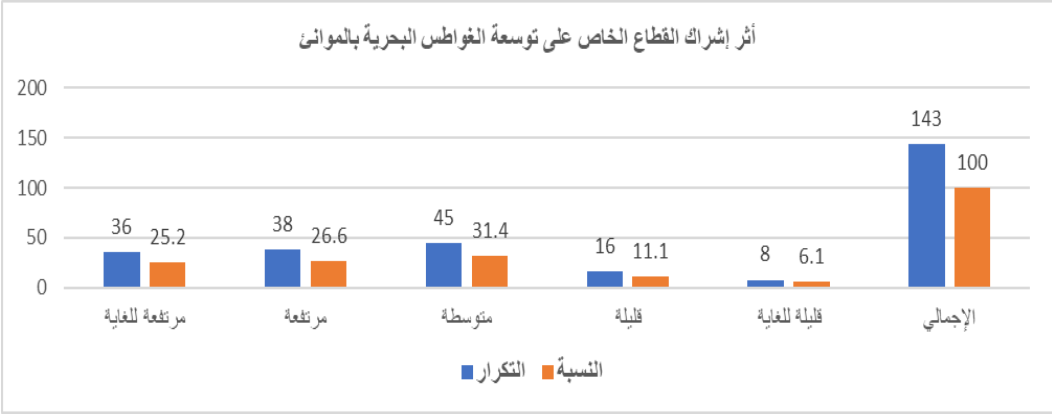

تشير استجابات عينة الدراسة أن هناك اتجاهًا صاعدًا لاستجابات العاملين في القطاع الخاص بأعمال الموانئ نحو أثر إشراك القطاع الخاص على توسعة الغواطس البحرية بالموانئ، حيث حلت الاستجابات الإيجابية (مرتفع للغاية – مرتفع) الترتيب

الأول بإجمالي ٧٤ استجابة وبنسبة ٥١.٧%، فيما حل في الترتيب الثاني الاستجابات المتوسطة بإجمالي ٤٥ استجابة وبنسبة ٣١.٤%، فيما حل بالترتيب الثالث الاستجابات السلبية (قليلة-قليلة للغاية) بإجمالي ٢٤ استجابة وبنسبة ١٦.٧%.

٤- إشراك القطاع الخاص في إنشاء المباني والطرق والخدمات الأرضية

جدول رقم (١٣) أثر إشراك القطاع الخاص في إنشاء المباني والطرق والخدمات الأرضية بالموانئ

أثر إشراك القطاع الخاص إنشاء المباني والطرق والخدمات الأرضية بالموانئ	التكرار	النسبة
مرتفعة للغاية	٢٧	%١٨.٨
مرتفعة	٥٦	%٣٩.١
متوسطة	٤١	%٢٨.٧
قليلة	١١	%٧.٦
قليلة للغاية	٨	%٦.١
الإجمالي	١٤٣	%١٠٠

رسم بياني رقم (١١) أثر إشراك القطاع الخاص في إنشاء المباني والطرق والخدمات الأرضية بالموانئ

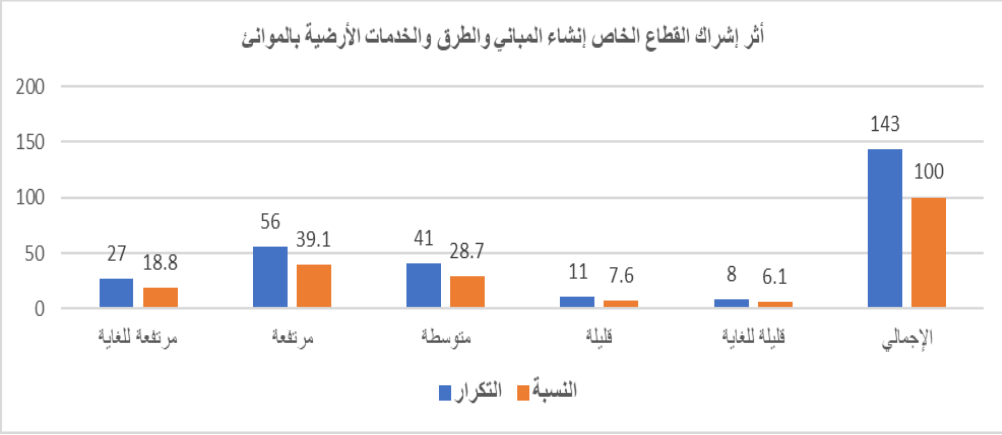

تشير استجابات عينة الدراسة أن هناك اتجاهًا صاعدًا لاستجابات العاملين في القطاع الخاص بأعمال الموانئ نحو أثر إشراك القطاع الخاص إنشاء المباني والطرق والخدمات الأرضية بالموانئ، حيث حلت الاستجابات الصاعدة (مرتفع للغاية – مرتفع) الترتيب الأول بإجمالي ٨٣ استجابة وبنسبة ٥٨%، فيما حل في الترتيب الثاني الاستجابات المتوسطة بإجمالي ٤١ استجابة وبنسبة ٢٨.٦%، فيما حل بالترتيب الثالث الاستجابات السلبية (قليلة–قليلة للغاية) بإجمالي ١٩ استجابة وبنسبة ١٣.٣%.

٥- إشراك القطاع الخاص في جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة الوطنية

جدول رقم (١٤) أثر إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ على جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة الوطنية

أثر إشراك ال أثر إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ على جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة الوطنية	التكرار	النسبة

مرتفعة للغاية	٣٦	%٢٥.٢
مرتفعة	٤٢	%٢٩.٤
متوسطة	٣٢	%٢٢.٤
قليلة	٢٨	%١٩.٦
قليلة للغاية	٥	%٣.٥
الإجمالي	١٤٣	%١٠٠

رسم بياني رقم (١٢) أثر إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ على جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة الوطنية

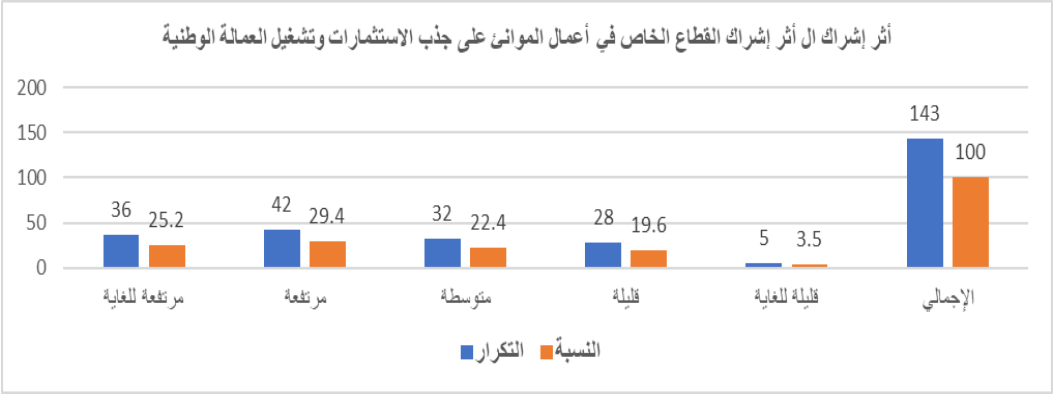

تشير استجابات عينة الدراسة أن هناك اتجاهًا صاعدًا لاستجابات العاملين في القطاع الخاص بأعمال الموانئ نحو أثر إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ على جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة الوطنية، حيث حلت الاستجابات الصاعدة (مرتفع للغاية – مرتفع) الترتيب الأول بإجمالي ٧٨ استجابة وبنسبة ٥٤.٥%، فيما حل في الترتيب الثاني الاستجابات السلبية (قليلة – قلية للغاية) بإجمالي ٣٣ استجابة وبنسبة

٣٠%، فيما حل بالترتيب الثالث الاستجابات المتوسطة بإجمالي ٣٢ استجابة وبنسبة ٢٢.٤%.

سادسا: المناقشة

من خلال استعراض نتائج الدراسة فإن هناك اتجاهًا إيجابيًا يشير إلى أن العاملين في القطاع الخاص بالمؤسسات التي أبرمت اتفاقات وعقودًا مرتبطة بأعمال الموانئ على قدر مرتفع للغاية من الكفاءات العلمية والتشغيلية، مما يعكس حسن اختبار الدولة للتعاقد مع تلك الشركات، إضافة إلى حسن اختيار المؤسسات بالقطاع الخاص إلى اختيار العاملين بها، كما أن هناك اتجاهًا جيدًا يظهر أن العاملين في القطاع الخاص بأعمال الموانئ على قدر مرتفع وعلى علم كاف لإدراك إشراك القطاع الخاص بخطط المملكة وفقًا لرؤية ٢٠٣٠، هذا الأمر الذي يمكن البناء عليه تباعًا لزيادة التوعية وتعميق أثر التعريف بخطط المملكة على كافة العاملين بمؤسسات القطاع الخاص، في حين تشير نتائج الدراسة إلى ضرورة توعية العاملين بها وبشكل دوري وعلى نطاق واسع بالقوانين والتشريعات المنظمة لإشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ، في حين تشير الاستجابات لوجود اتجاهًا متوسطًا بين العاملين نحو عدالة الأجور والتدريب المهني وظروف العمل، هذا الأمر الذي يستدعي ضرورة تحسين ظروف العمل وارتفاع معدلات الأجور بشكل لائق وعادل، مما سيحسن من خلاله معدلات الإنتاج وجودته، وفي اتجاه آخر تظهر نتائج الدراسة اتجاهًا إيجابيًا نحو أهمية إشراك القطاع الخاص على جودة وكفاءة أعمال الموانئ، ويرجع ذلك إلى الخبرات الواسعة والاختيار الجيد للعاملين في مؤسسات القطاع الخاص، كما أن هناك اتجاهًا إيجابيًا نحو أثر إشراك القطاع الخاص على الأعمال والمشاريع الهامة والضرورية والتي تحظى باهتمام تنمية الموانئ وزيادة قدرتها التشغيلية مثل: توسعة الغواطس البحرية بالموانئ، وفي نفس الاتجاه نجد أهمية مرتفعة نحو ضرورة إشراك القطاع الخاص في عمليات إنشاء المباني والطرق والخدمات الأرضية بالموانئ،

إضافة إلى إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ على جذب الاستثمارات وتشغيل العمالة الوطنية.

سابعا: توصيات الدراسة

١- ضرورة الاهتمام بزيادة عدد المؤسسات ومجالاتها التخصصية في أعمال الموانئ السعودية.
٢- العمل على زيادة الأجور بين العاملين بالقطاع الخاص العاملين في الموانئ.
٣- العمل على التوزيع العادل للتخصصات الوظيفية والمهنية بين قطاعات العمل بالموانئ.
٤- نشر التوعية اللازمة بين العاملين على أهمية إشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ السعودية.
٥- التوسع في جذب المزيد من مؤسسات القطاع الخاص ذات القدرة على جذب الاستثمارات الخارجية.
٦- التوسع في عمليات التحول الرقمي اعتمادًا على مؤسسات القطاع الخاص.
٧- زيادة التوعية بالتعريف بالقوانين والنظم والتشريعات المرتبطة بإشراك القطاع الخاص في أعمال الموانئ.

ثامنا: المراجع والمصادر

- بقبق، ليلى أسمهان، وكرمين، سميرة. (٢٠١٨). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية: تجارب دولية. مجلة الاقتصاد الصناعي – خزارتك، (١٤)، ٤٠-٥١.

- بلسود، سميرة بنت مبارك بن علي. (٢٠٢٠). دراسة حضارية وتاريخية للقيمة الاقتصادية لموانئ البحر الأحمر: ميناءي ضباء وأملج نموذجا .مجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٨(٢)، ١٥٩-١٨٢.
- بلسود، سميرة بنت مبارك بن علي. (٢٠٢٢). المنطقة الشرقية وموانئها علي الخليج العربي ودورها في التنمية الحضارية: دراسة تاريخية. مجلة الآداب، (١٤٠)، ١٦٩-١٨٦.
- تروجيلو، لوردز، عبدالعزيز، أميمة، نومبيلا، جوستافو، وعبدالحي، محمود محمد. (٢٠٠١). الخصخصة وتنظيم الموانئ البحرية .المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، ٩(١)، ١٥١-٢٠٧.
- الجبوري، شروق نعيم جاسم. (٢٠١٩). نظرية صفوف الانتظار وتطبيقها في موانئ المملكة العربية السعودية .مجلة الآداب، (١٢٨)، ١١٣-١٤٤.
- الحسن، نفيسة عبدالقادر، ويوسف، نجلاء عبدالله محمد. (٢٠٢١). الأهمية الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية لموانئ الساحل الشرقي للبحر الأحمر. مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، عدد خاص، ٧٦-١٠٠.
- حلوفي، سفيان. (٢٠٢٢). الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الإشارة لتجربة المملكة العربية السعودي .مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ٦(١)، ٢٩٢-٣١٤.
- رمضان، محمد إبراهيم. (٢٠٠٢). الجغرافيا المتغيرة للموانى البحرية السعودية الرئيسية في نهاية القرن العشرين. رسائل جغرافية، (٢٦٤)، ٣-١٠٤.
- الرويثي، محمد بن أحمد. (١٩٨٧). الموانئ السعودية على الخليج العربي: دراسة في التغير والتنمية .الدارة، ١٢(٤)، ٢١-٥٢.
- الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد. (١٩٩٩). خصخصة إدارة وبناء وتشغيل البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الاهلي في تمويل المشروعات الاقتصادية، جدة: مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبدالعزيز، ١، ١٧٣-٢١٥.
- السعودية. برنامج التخصيص. (٢٠٢٤). مسترجع من: https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/vrp/privatization-program/

- السعودية. المنصة الحكومية الموحدة. (٢٠٢٤)، مسترجع من: https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore-more/empowering-the-private-sector/
- الصهيبي، سعود بن هذال، وإبراهيم، محمد علي. (٢٠٢٣). أثر إعادة الهيكلة التكنولوجية على إنتاجية ميناء الملك عبدالعزيز بالدمام – المملكة العربية السعودية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٤(٣)، ٢٣٥-٢٥٥.
- عبد العال، أمجد سليمان أحمد. (٢٠١٨). تطبيق مفاهيم الخصخصة في الموانئ البحرية. مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية، (٦)، ١٢٧-١٤٤.
- عبد المنعم، إيناس عماد، والشمري، جنان علي فليح. (٢٠٢٢). الموانئ التجارية المطلة على ساحل البحر الأحمر في ضوء كتابات الجغرافيين والرحالة من القرن الأول حتى القرن الثامن الهجريين: الموانئ الحجازية واليمنية والمصرية انموذجا .مجلة الجامعة العراقية، ١(٥٤)، ٢٤٥-٢٦٠.
- عبد النور، قندسي. (٢٠٢١). عقد المناولة بالموانئ: دراسة مقارنة على القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ١(٣)، ٥٦١-٥٨٤.
- عسيري، عبد الرحمن بن محمد، وسعد، عبدالحميد محمود. (١٩٨٤). العمالة غير السعودية وآثارها الإجتماعية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية عن مدينة الرياض. مجلة كلية العلوم الاجتماعية، (٨)، ٤٢٣-٤٢٥.
- علي، شيريهان محمد علي محمد. (٢٠١٨). دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء الموانئ البحرية المصرية من منظور الإدارة اللوجستية: دراسة تطبيقية على ميناء شرق بورسعيد الجدي. مجلة البحوث المالية والتجارية، (٤)، ١٧٥-١٩٧.
- العليان، عبد الحميد بن علي. (٢٠١٤). تطوير النظام اللوجستي بالموانئ السعودية كوسيلة لزيادة قدرتها التنافسية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٢٨(١)، ٤٢٥-٤٤٩.
- العمودي، أحمد عبود أحمد، وعبده، خالد. (٢٠١٣). أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على تدريب العاملين بالموانئ: دراسة تطبيقية على ميناء جدة الإسلامي (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، القاهرة.
- غلاب، مرفت عبد اللطيف أحمد فراج. (٢٠٢٢). ميناء ينبع البحري بغربي المملكة العربية السعودية: دراسة في جغرافية النق. .مجلة كلية الآداب بقنا، (٥٥)، ٦٣٥-٧١٠.

- نزاري، رفيق، معيوف، هدى، ومانع، سبرينة. (٢٠٢١). الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال البنية التحتية مع الإشارة إلى مشروع ميناء الوسط بالجزائر .أبحاث اقتصادية وإدارية، ١٥(٢)، ١٣٧-١٥٥.
- النغيمشي، عبدالله. (٢٠٠٠). القوى العاملة في موانئ شرق المملكة العربية السعودية: مشكلات وتطلعات. العقيق، ١٥(٢٩، ٣٠)، ٢٤٧-٢٥٢.
- Katsioloudis, P., Watson, G. (2011). The VisPort Project: Visualization of Port Logistics. *Technology and Engineering Teacher*, 70(4)(4), p4.
- Cognizant Ocean. (2023). Challlenges and opportunities: port operations. Retrived from: https://www.cognizant.com/no/en/insights/blog/articles/challenges-and-opportunities-port-operations
- Sin. (2023). Port Operations. Retrived from: https://sinay.ai/en/category/port-operations%E2%80%8B/